

## بيان "المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" الذي منعت السلطات الأردنية انعقاد المؤتمر بسببه.\* [مقتطفات]

[.....]

سجل المؤتمر ارتياحهم العميق للتجاوب الكبير الذي أبدته أحزاب المعارضة الأردنية والنواب والهيئات الشعبية والشخصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالحضور الفاعل بالمؤتمر، والعمل على إنجاحه بهذه الصورة. وقد شارك في هذا المؤتمر أحد عشر حزباً سياسياً معارضاً ونشطاء مختارون من مختلف القطاعات الشعبية في النقابات المهنية والعمالية والحركة النسائية والشبابية والطلابية والتربوية والثقافية، التي تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري وبجميع الاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية الحزبية والمستقلة من مختلف المناطق والهيئات والقطاعات. [...]

وقد ناقش المؤتمر أعمال اللجنة التحضيرية التي قدمت تقريراً سياسياً، وميثاقاً لحماية الوطن، ومجابهة التطبيع. [...]

وفي هذا المجال حيا المؤتمر الوعي الوطني والقومي رفيع المستوى، الذي يتمتع به أبناء الشعب الأردني، الذي حاولت النيل منه وتشويهه الأعمال المتمثلة بالتضليل الإعلامي، ونشر الأوهام والوعود التي أغدقتها الحكومة، وإجراءات قمع الحريات العامة، والاعتداء على الديمقراطية، وتفريغها من مضمونها، وخنق الرأي الآخر، إلا أن هذا الوعي قد عبر عن نفسه بطرق شتى، أكدت للقاصي والداني بأن هذا الشعب لا يقبل المعاهدة ولا يقبل التطبيع، ويتمسك بثوابت الأمة.

وقد أكد المؤتمر أن التطبيع هو الوجه الآخر لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة في لبنان وسورية والأردن وفلسطين، والاسم المستعار لسياسة التوسع والهيمنة الصهيونية، واعتراف بالمبادئ العنصرية التي قامت عليها الصهيونية، وأقامت على أساسها دولتها العدوانية الغاصبة. وأكد المؤتمر أنه من غير المعقول أو المقبول أن يدعي أحد أنه مع المعاهدة وضد التطبيع في الوقت نفسه، لأن التطبيع هو استحقاق المعاهدة لا بل جوهرها. وهو يعزز حالة الاحتلال العسكري الإسرائيلي القائمة، ويعزز الأطماع الصهيونية في الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يجعل من بلادنا بلداً تابعة متخلفة وفقيرة فاقدة لهويتها القومية.

وحذر المؤتمر من مغبة رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل، وجعل بلادنا الأردن جسراً لمروها إلى المشرق العربي، حيث منابع النفط والسوق الاستهلاكية الضخمة. كما حذر المؤتمر من الوقوع في فخ النظام الشرق أوسطي، الذي هو امتداد إقليمي للنظام العالمي بقيادة أميركية وحراسة إسرائيلية مهيمنة ودائمة، وبدليل عن السوق العربية المشتركة. إن المخطط هو أن تتحول دولة الاغتصاب والعدوان إلى بؤرة تدور في فلكها الكيانات العربية المعارضة.

وعلى هذا الأساس يعلن المؤتمر أن مجابهة التطبيع . بجميع أشكاله . هي مسؤولية الشعب كله بكل فئاته وقطاعاته وقواه الحية، وهي مهمة وطنية وقومية وعلمية، تستحق أن تولى الأولوية القصوى على جدول الأعمال النضالي لكل الأحزاب والهيئات الاجتماعية والنقابية، ومجموع الشعب. [...]

وفي هذا السياق، اتخذ المؤتمر قرارات تنظيمية متعددة، تستعد لهذا العمل المؤسسي الجليل، ارتكازاً على منطلقات برنامج عمل وطني لكل القطاعات الشعبية، كما هي واردة في ميثاق حماية الوطن ومجابهة التطبيع [...]. وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى إطلاق حركة شعبية موحدة ومنظمة، تستند إلى المبادئ المتضمنة والميثاق،

\* "الشرق الأوسط" (لندن)، 1995/6/2. وكانت السلطات الأردنية قد منعت في 1995/5/29 عقد المؤتمر في عمان، واتهمت تحالف أحزاب المعارضة بالتواطؤ مع جهات خارجية والدعوة إلى الفتنة. وكان من جملة الأسباب التي استندت السلطات إليها في منعها انعقاد المؤتمر أن البيان المفروض أن يصدر عن المؤتمر كان معداً سلفاً.

والمبادرة الجديدة في كل موقع وحي وقرية، ومؤسسة ونقابة ورابطة وناد وعشيرة، لبناء لجان الحماية والمجابهة، والتأكيد على الدفاع عن التربية الوطنية والقومية والإسلامية في المدارس والجامعات، لحماية الناشئة والشباب من أخطار ثقافة المعاهدات، ثقافة التبرير للاستسلام، ثقافة تشويه المضيء من تاريخنا وتراثنا. الثقافة التي تستهدف محو ذاكرتنا العربية الإسلامية، وتستهدف تشويه مفاهيمنا لجوهر الحق والعدل والخير والسلام للبشرية جمعاء.

وفي هذا الإطار يقع على أبناء شعبنا عبء الدفاع المستميت عن حقوق العودة، وتقرير المصير لأبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، بصفتها مستهدفة للشطب في بنود المعاهدة الأردنية مع إسرائيل، واتفاق أوسلو/القاهرة، ويرى المؤتمر أن مبادئ الوحدة الوطنية الأردنية، التي حافظنا عليها عبر تاريخ الكفاح المشترك ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية، هي ضمانتنا الأكيدة في مجابهة الصهيونية والولايات المتحدة الأميركية التي هي عدو أمتنا، عبر مختلف مراحل الصراع مع الصهيونية. [...]

كما ناقش المؤتمر خطوات الحكومة بإلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، والقوانين الخاصة بمنع الاتجار مع العدو وبيع الأراضي، ومحاولاتها فتح الطريق أمام العدو لشراء الأراضي الأردنية، مما يفتح شهية العدو للتوسع في أعماله الاستيطانية في نهر الأردن.

وإذ يحيي المؤتمر المواقف المشرفة لنواب المعارضة في مجلس النواب، فإنه يدعو المجلس إلى تحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية، في التصدي لمحاولات الحكومة تمرير قوانين جديدة، تسمح بحرية التملك للأعداء والأجانب للأراضي الأردنية. [...]

كما ربط المؤتمر بوضوح بين خطط الحكومة للإسراع بتطبيق بنود المعاهدة المذلة، والتصعيد ضد الحريات العامة والديمقراطية بالبلاد. ولاحظ المؤتمر أن هذا التصعيد يأخذ أشكالاً متعددة، ابتداء من التضييق على حرية نشاط الأحزاب السياسية، وقوى المعارضة في النقابات المهنية والعمالية، ومختلف مؤسسات التمثيل الشعبي والمساجد، بما في ذلك العودة إلى العمل بالاعتقالات الكيفية، دون احترام للقانون وحقوق الإنسان. كما يدين المؤتمر على احتكار وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، واتباع أسلوب شن إرهاب فكري على الجميع، تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار. [...]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)